

Distr.: General
8 May 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون

البند ٧١ (ب) من القائمة الأولية*

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي
تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك
المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم امثالاً لقرار الجمعية العامة ١١٨/٦٦، تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات لتبليتها. ويصف التقرير الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والجمع المدني لتقديم الدعم للسكان الفلسطينيين وللمؤسسات الفلسطينية. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢. وخلال تلك الفترة، أكملت السلطة الفلسطينية برنامجها لبناء الدولة ومدته عامان. وعززت الأمم المتحدة دعمها

* A/67/50.

** E/2012/100.



الرجاء إعادة استعمال الورق



لتلك الجهود من خلال خطتها للاستجابة المتوسطة الأجل. وتنجز الأمم المتحدة حالياً أعمالاً تقدر قيمتها بمبلغ ١,٢ بليون دولار في إطار تلك الخطة، وتسعى للحصول على مبلغ إضافي قدره ١,٧ بليون دولار للأعمال المخطط لها. وهذا يكمل البرمجة الإنسانية المبينة في النداء الموحد لعام ٢٠١٢ الذي يرمي إلى جمع مبلغ قدره ٤١٦,٧ مليون دولار، تم تمويل ٣٨ في المائة منه حتى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

وبالرغم من إحراز قدر من التقدم الدبلوماسي بين الإسرائيليين والفلسطينيين في أوائل عام ٢٠١٢، لم يستطع الطرفان استئناف المفاوضات. فانعدام وجود أفق سياسي يضيء التقدم المحرز في البرنامج الفلسطيني لبناء الدولة ما زال يشكل عقبة أساسية تحول دون إحراز المزيد من التقدم. وازدادت عمليات النشاط الاستيطاني وهدم الممتلكات الفلسطينية والتشريد في عام ٢٠١١. وظلت احتمالات إجراء انتخابات وإنشاء حكومة وحدة فلسطينية من التكنوقراط موضع شك، على الرغم من إحراز تقدم محدود في عملية المصالحة الفلسطينية.

وتحقق نمو اقتصادي كبير خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وكانت قاطرتة هي في المقام الأول الإنفاق العام في الضفة الغربية والتشييد في قطاع غزة. وكانت قطاعات الاقتصاد التجارية هي الأشد تضرراً بالقيود المفروضة على التنقل والوصول إلى الخدمات وبتدني مستويات الاستثمار، وخصوصاً في قطاع غزة، مما يثير الشك في استدامة النمو الذي تحقق مؤخراً. وانخفضت معدلات كل من البطالة وانعدام الأمن الغذائي، ولكنها ظلت مرتفعة، لا سيما في قطاع غزة والمنطقة جيم من الضفة الغربية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كثفت الأمم المتحدة جهودها للتصدي لتلك التحديات وغيرها، مركزة بشكل خاص على المناطق التي كانت فيها السلطة الفلسطينية أقل قدرة على توسيع نطاق خدماتها، وهي: قطاع غزة، والمنطقة جيم، والقدس الشرقية بالضفة الغربية. وقد عملت الأمم المتحدة على نطاق واسع على إعادة التشييد في قطاع غزة، بعد أن حصلت على الموافقة على مشاريع بقيمة قدرها ٣٦٥ مليون دولار أمريكي تتطلب مواد تلزم موافقة حكومة إسرائيل عليها. واستخدمت موارد الصندوق الاستئماني للسلطة الفلسطينية والأمم المتحدة لتحويل ٢٢ مليون دولار أمريكي من أجل بناء مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وسيكون ذلك الصندوق بمثابة قناة مناسبة لأعمال الإنعاش والتنمية التي تقوم بها الأمم المتحدة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير امثالاً لقرار الجمعية العامة ١١٨/٦٦، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السابعة والستين تقريراً، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عن تنفيذ القرار يتضمن تقييماً للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني بالفعل وللاحتياجات التي لم تُلب بعد، ومقترحات محددة لتلبيتها على نحو فعال. ويشمل أيضاً موجزا لأهم التطورات والتحديات السياسية المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، بينما كان المجتمع الدولي يعمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، فضلا عن دعم جهود بناء الدولة التي تقوم بها السلطة الفلسطينية والمفاوضات بين الطرفين. وتمتد الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢ - وترد المعلومات المتعلقة بظروف الشعب الفلسطيني المعيشية والاجتماعية - الاقتصادية في عدة تقارير أعدها وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، وخاصة: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والسكان العرب في الجولان السوري المحتل (سيصدر لاحقا)؛ و (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (A/66/13).

٣ - وتعكس عدة وثائق الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وقد سعت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١٢، التي لها تركيز أصغر مقارنة بالسنوات الماضية، إلى جمع مبلغ قدره ٤١٧ مليون دولار من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية من خلال تحسين البيئة التي توفر الحماية، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي لأشد الفئات ضعفا في قطاع غزة، المنطقة جيم، بما فيها مناطق التماس، والقدس الشرقية. وتُفحت في عام ٢٠١١ خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل، بحيث أصبحت أكثر تماشيا مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية وبحيث تعززت روابطها مع النداء الموحد. وانعكست أهداف برنامج الأونروا للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للوكالة، التي قُدرت قيمتها بمبلغ ٦٧٥ مليون دولار للفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وهو ما لا يشمل أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ. وحددت خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ الاحتياجات الإنمائية ذات الأولوية بمبلغ قدره ٤ بلايين دولار.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية

والسلطة الفلسطينية جهوده المبذولة لدعم عملية السلام وكفالة التنسيق الفعال بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل. وواصل المكتب أيضا توثيق الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وإعداد سياسات وبرامج لتحسينها.

ثانيا - عرض عام للوضع الراهن

ألف - السياق السياسي

٥ - قدمت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الإطار الحالي للمفاوضات في بيانهما المؤرخ ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ودعت المجموعة الرباعية كلا الجانبين إلى استئناف المفاوضات، وتقديم مقترحات بشأن الأراضي والأمن في غضون ثلاثة أشهر، وتحقيق "تقدم كبير" بشأن هاتين المسألتين في غضون ستة أشهر. وبعد انقضاء ١٥ شهرا بدون إجراء محادثات مباشرة، عقد المفاوضون الإسرائيليون والفلسطينيون عدة اجتماعات، بدأت في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في عمان تحت رعاية الملك عبد الله الثاني ووزير الخارجية الأردني السيد ناصر جودة. وفي ١٧ نيسان/أبريل، التقى وفد فلسطيني رفيع المستوى برئاسة وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو في القدس لتسليمه رسالة من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وأشار بيان مشترك صدر عقب الاجتماع إلى التزام إسرائيل والسلطة الفلسطينية بتحقيق السلام. وحثت الأمم المتحدة باستمرار أيضا كلا الجانبين على تجنب الاستفزازات التي من شأنها أن تضر آفاق السلام.

٦ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قدم الرئيس عباس، مشيرا إلى انعدام التحرك في المفاوضات وإلى استمرار النشاط الاستيطاني الإسرائيلي، طلبا إلى الأمين العام من أجل نيل العضوية في الأمم المتحدة. وأحال الأمين العام الطلب فورا إلى مجلس الأمن. ولا يزال الطلب قيد نظر المجلس. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، نظرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بعين التأييد في طلب مماثل ومنحت العضوية فيها. ولم تستحسن إسرائيل هاتين الخطوتين، وامتنعت حكومة إسرائيل عن تقديم الإيرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية لعدة أسابيع. وتأثر أيضا تمويل اليونسكو بسبب وقف تقديم مساهمة الولايات المتحدة.

٧ - ولا يزال الوضع في غزة هشاً ومثار قلق بالغ للأمم المتحدة. فسلطة حماس الفعلية ما زالت هي التي تسيطر على زمام الأمور في قطاع غزة. ولا يزال رفع تدابير الإغلاق بموجب قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) هدفا أساسيا للأمم المتحدة.

٨ - وقد تجلت مرارا وتكرارا هشاشة الهدوء في قطاع غزة وجنوب إسرائيل من خلال عمليات التصعيد التي حدثت في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبحدوث أكبر تصعيد، منذ عملية "الرصاص المصبوب"، في آذار/مارس ٢٠١٢. وواصلت الجماعات المقاتلة الإطلاق العشوائي للصواريخ ومدافع الهاون وغيرها من الذخائر خلال جولات العنف تلك.

٩ - وأفرجت حماس عن الرقيب أول جلعاد شاليط، الذي كان محتجزا في قطاع غزة بدون إمكانية الوصول إليه منذ ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وذلك كجزء من اتفاق تبادل شمل ١٠٢٧ سجيناً فلسطينياً. ودعم مكتب المنسق الخاص قنوات الحوار طوال تلك الفترة.

١٠ - ويشكل استمرار الانقسام الفلسطيني تحدياً مهماً. فقد أبرمت الفصائل الفلسطينية اتفاق مصالحة في ٤ أيار/مايو في القاهرة، بوساطة مصرية. وتم التوصل إلى اتفاق متابعة في الدوحة في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ بين الرئيس عباس وزعيم حماس خالد مشعل كان من شأنه أن يسهل تشكيل حكومة انتقالية وإجراء انتخابات. ولكن لدواعي الأسف، لم تتقدم عملية المصالحة كثيراً منذ التوقيع على هذين الاتفاقين.

١١ - ولئن تواصل إحراز تقدم كبير في بناء الدولة الفلسطينية، فقد تزايد الخطر الذي يهدد هذا الإنجاز. إذ تحقق تقدم في تحسين قدرات المؤسسات الفلسطينية، ومن بينها قدرة قوات الأمن، التي استمرت في فرض القانون والنظام في المدن الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وواصلت المؤسسات الفلسطينية أيضاً تقديم الخدمات الأساسية، بما في ذلك تلبية احتياجات أفراد المجتمع الفلسطيني الأكثر ضعفاً. واجتمعت لجنة الاتصال المختصة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ في بروكسل. ولئن كانت اللجنة أعادت التأكيد على استعداد المؤسسات التابعة للسلطة الفلسطينية لتولي المهام المطلوبة من دولة في المستقبل، فإن الشغل الشاغل لجميع أعضاء اللجنة كان هو الحالة المالية الحرجة للسلطة الفلسطينية. ودعا أعضاء اللجنة الجهات المانحة إلى تلبية متطلبات تمويل السلطة الفلسطينية التي تبلغ ١,١ بليون دولار لعام ٢٠١٢.

١٢ - وواصلت السلطات الإسرائيلية التشجيع على بناء المستوطنات في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية. وأدى الاستيلاء على الأراضي لبناء المستوطنات وتوسيعها إلى زيادة تقلص المساحة المتاحة للفلسطينيين للحفاظ على سبل عيشهم وإقامة سكن لائق وبنية تحتية أساسية وخدمات وقدرة إنتاجية من أجل النمو الاقتصادي. ولا يزال عنف المستوطنين يثير قلقاً خطيراً، ويظل مصدراً للاحتكاك في الضفة الغربية. وتأثر المدنيون الإسرائيليون أيضاً بالعنف في الضفة الغربية. والنشاط الاستيطاني غير قانوني بموجب القانون الدولي، ويناقض

التزامات إسرائيل بموجب خريطة الطريق، ولا يعترف به المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، حثت المجموعة الرباعية الطرفين مرارا على الامتناع عن الأعمال التي تحكم مسبقا على نتيجة المفاوضات.

١٣ - وعلى الرغم من التحرك الأولي الذي حدث في كانون الثاني/يناير، يثير عدم قدرة الطرفين على استئناف المفاوضات قلقا عميقا. ويظل عدم وجود أفق سياسي يضاھي التقدم المحرز في جدول أعمال بناء الدولة الفلسطينية هو العقبة الأساسية التي تحول دون تحقيق تغيير أكثر دلالة بالنسبة للفلسطينيين على أرض الواقع. فإحراز تقدم سياسي أمر حيوي لضمان التوصل إلى حل تفاوضي على أساس دولتين ينهي الاحتلال، وينهي النزاع، ويعالج جميع القضايا الأساسية.

باء - السياق الإنساني والاجتماعي والاقتصادي

التطورات الاقتصادية والمالية

١٤ - واصلت حكومة الرئيس عباس ورئيس الوزراء سلام فياض تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية الرئيسية. وانخفض مستوى صافي الإقراض في عام ٢٠١١ بنسبة قدرها ٤٣ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٠^(١). وتعززت الجهود الرامية إلى تحصيل فواتير المرافق العامة والإيرادات الأخرى.

١٥ - وقدّر النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ ١٠,٧ في المائة عام ٢٠١١. وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١ ٦١٤ دولارا في عام ٢٠١١ (بالقيمة الثابتة لدولار الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٤)، أي بزيادة قدرها ٧ في المائة عن عام ٢٠١٠^(٢). وانخفضت معدلات البطالة عموما إلى نسبة قدرها ٢١ في المائة في عام ٢٠١١، مقارنة بنسبة قدرها ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٠. وتفاوتت معدلات النمو والبطالة خلال العام، وبين الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الضفة الغربية، ظلت نسبة البطالة ١٧ في المائة، بينما انخفضت في قطاع غزة من ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٩ في المائة^(٢).

١٦ - ولم تشهد القطاعات الاقتصادية القائمة على التبادل التجاري، التي هي الأكثر تضررا بسبب فرض القيود على التنقل والوصول، إلا قدرا ضئيلا من الازدهار، الأمر الذي

(١) انظر البنك الدولي، "Stagnation or Revival? Palestinian Economic Prospects"، تقرير الرصد الاقتصادي المقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة (٢١ آذار/مارس ٢٠١٢).

(٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يشكك في استدامة النمو الذي تحقق في الآونة الأخيرة. وكانت قاطرة النمو هي الإنفاق العام في الضفة الغربية وصناعة التشييد في قطاع غزة.

١٧ - وما زالت الشواغل المتصلة بالآفاق الطويلة الأجل للاقتصاد الفلسطيني تشمل الحاجة إلى إنعاش القطاع الخاص، والحد من الاعتماد على المعونة الأجنبية ومن الإنفاق العام، وتنويع الاقتصاد، والوصول إلى الموارد الطبيعية، وإزالة القيود المفروضة على وصول الأشخاص والبضائع.

التطورات الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

١٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير^(٣)، قتل ٩٩ فلسطينيا (٩١ منهم في غزة، من بينهم ٥٦ مقاتلا؛ و ٨ في الضفة الغربية؛ وإجمالا بلغ عدد القتلى من الأطفال تسعة ومن النساء واحدة) وأصيب ٢ ١٢٣ بجراح (٤٧١ منهم في غزة، من بينهم ٥٨ مقاتلا؛ و ١ ٦٥٢ في الضفة الغربية؛ وإجمالا بلغ عدد القتلى من الأطفال ٣٠٨ ومن النساء ١١٩) على يد قوات الأمن الإسرائيلية، مقارنة بما يبلغ ١١٢ قتيلا و ١ ٢٧٠ جريحا أثناء الفترة السابقة. وفي الضفة الغربية، أسفر تصاعد عنف المستوطنين الموجه ضد الفلسطينيين عن سقوط قتيل واحد وإصابة ١٤٥ بجراح (من بينهم ٢٤ امرأة و ٣٥ طفلا)، وإلحاق أضرار بالمتلكات. وقُتل أربعة إسرائيليون وأصيب ٦٧ بجراح. وأطلق مقاتلون ٨٨٩ صاروخا وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل، مقارنة بإطلاق ٨٢٨ صاروخا وقذيفة هاون في الفترة السابقة.

١٩ - وفي نهاية آذار/مارس ٢٠١٢، كان ٢٠٣ من الأطفال الفلسطينيين محتجزين في السجون الإسرائيلية بتهمة ارتكاب انتهاكات أمنية مزعومة.

٢٠ - وقد تضاغت تقريبا عمليات هدم المنازل وممتلكات سبل العيش، بحيث جرى هدم ٦٤٣ مبنى في الفترة المشمولة بالتقرير، بعد أن كانت تلك العمليات قد زادت بمقدار أربعة أمثال في فترة الإبلاغ السابقة. وتشرّد نتيجة لذلك ١ ١٦٠ شخصا، أكثر من نصفهم من الأطفال. وفي قطاع غزة، تفاقم مدى تعرّض الأسر المعيشية لانعدام الأمن الغذائي أيضا بسبب انعدام فرص الوصول إلى الأراضي الزراعية في المنطقة العازلة، ومحدودة الوصول إلى مناطق صيد الأسماك في غزة بالنسبة للصيادين.

٢١ - وانخفض مستوى انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة من ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ٢٠١١، وذلك بنسبة قدرها ٤٤ في المائة في قطاع

(٣) تشمل هذه الأرقام الفترة الممتدة من ١ أيار/مايو ٢٠١١ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد قامت الأمم المتحدة بجمع هذه البيانات.

غزة وبنسبة قدرها ١٧ في المائة في المنطقتين ألف وجيم بالضفة الغربية. وبلغت مستويات انعدام الأمن الغذائي في المنطقة جيم ٢٤ في المائة^(٤). ولا يمكن مواصلة الحد من الفقر وتحسين الأمن الغذائي إلى بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع وإيجاد فرص عمل، مما يستدعي زيادة تخفيف القيود على التنقل والوصول التي لا تزال تعوق نشاط القطاع الخاص^(٥).

التنقل ووصول المساعدات الإنسانية وحيز العمليات

٢٢ - تدهورت حالة وصول الفلسطينيين وتنقلهم بين معظم المراكز الحضرية الفلسطينية في الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. فعند صياغة هذا التقرير، كان هناك قرابة ٥٣٠ حاجزا داخل الضفة الغربية، مقارنة بما يبلغ ٥٠٠ حاجز في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١. واستمرار القيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأراضي والخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية في القدس الشرقية والمنطقة جيم يعوق الجهود الإنمائية، مما يؤدي إلى تدهور الأحوال المعيشية وزيادة الضعف.

٢٣ - وفي قطاع غزة، لا تزال القيود الإضافية التي فرضها جيش الدفاع الإسرائيلي على الوصول إلى الأراضي والبحر في أعقاب عملية "الرصاص المصبوب" قائمة. وبقيت الأراضي على طول الحدود مع إسرائيل منطقة محظور على سكان قطاع غزة دخولها، إذ منعت إسرائيل، بدعوى الشواغل الأمنية، جميع أشكال الوصول تقريبا إلى مساحة تتراوح من ١٠٠٠ متر إلى ١٥٠٠ متر من الجدار العازل. ولا يزال يتعذر الوصول إلى نسبة قدرها ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في قطاع غزة وقدرها ٨٥ في المائة من الحيز البحري، مما يتسبب في أضرار بالنسبة لما يبلغ ١٧٨ ٠٠٠ شخص.

٢٤ - وقد واجهت عمليات الأمم المتحدة الكثير من القيود والتأخيرات في الوصول إلى المجتمعات المحلية في الضفة الغربية، مما عرقل إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والسكان الفلسطينيين. ولا يزال الوصول وحيز العمل مقيدان بالنسبة لموظفي وكالات المساعدة الإنسانية. وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، أُبلغ أيضا عن ٥٠١ حالة تأخير أو منع وصول موظفي الأمم المتحدة عند نقاط التفتيش الإسرائيلية.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني "التقرير الاستقصائي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتعلق بالأمن الغذائي لعام ٢٠١١" (نيسان/أبريل ٢٠١٢).

(٥) انظر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص "بناء الدولة الفلسطينية: إنجاز يتعرض لخطورة متزايدة". تقرير مقدم إلى لجنة الاتصال المخصصة (آذار/مارس ٢٠١٢).

ووقعت غالبية تلك الحوادث بينما كان موظفو الأمم المتحدة يعبرون الجدار العازل عند محيط القدس.

الجدار العازل

٢٥ - استمر تشييد الجدار في شمال غرب محافظة بيت لحم. وواصل مكتب سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة دإط-١٠/١٧، الاضطلاع بأنشطته في مجال الدعوة وجمع الشكاوى. وتم جمع أكثر من ٢٦٠٠٠ شكاوى وأكثر من ٢٥٠٠٠٠ وثيقة داعمة. ووقت كتابة هذا التقرير، كانت أنشطة جمع الشكاوى قد انتهت في محافظات طوباس وجنين وطولكرم وكان العمل قد اكتمل تقريبا في محافظة قلقيلية. وبدأ فريق جامعي الشكاوى التابع لسجل الأمم المتحدة للأضرار عمله في محافظة سلفيت.

ثالثا - استجابة الأمم المتحدة

٢٦ - قدمت منظومة الأمم المتحدة دعماً كبيراً في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للسلطة الفلسطينية والعديد من الاستراتيجيات القطاعية الوطنية المتعددة السنوات. وواصلت برامج الأمم المتحدة الإنسانية الواسعة النطاق توفير المساعدة الأساسية للفلسطينيين، لا سيما في قطاع غزة، رغم المعوقات المالية الكبيرة.

ألف - التنمية البشرية والاجتماعية

٢٧ - قامت الأمم المتحدة بتنسيق وتقديم المساعدات الإنسانية، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية لأكثر من مليون شخص؛ والمساعدة في توفير المياه والصرف الصحي لأكثر من ١,٥ مليون شخص؛ والخدمات الصحية وخدمات التغذية لما يقرب من ٢,٥ مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة. وواصلت الأمم المتحدة أيضاً دعم جدول أعمال السلطة الفلسطينية لبناء الدولة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الأرض الفلسطينية المحتلة عن طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل. وتشارك الأمم المتحدة في برامج إنمائية جارية ومقررة تتجاوز قيمتها ٢,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، تم تمويل ما قيمته ١,١ بليون دولار منها في نيسان/أبريل ٢٠١٢.

التعليم

٢٨ - واصلت الأمم المتحدة توفير دعم واسع النطاق في مجال التعليم، بدءاً من التقديم المباشر للخدمات وانتهاء بتوفير البنى التحتية ودعم السياسات. ووفرت الأونروا التعليم

الجاني في المدارس لأكثر من ٢٧٠.٠٠٠ تلميذ في ٣٤١ مدرسة ابتدائية وإعدادية في قطاع غزة والضفة الغربية. ويعمل ثلثا تلك المدارس بنظام الفترتين، بما في ذلك ٩٤ في المائة من مدارس الأونروا في قطاع غزة، حيث تبين أن حتى ذلك التدبير غير كاف لاستيعاب عدد التلاميذ. وفي عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، أنشأت الأونروا "صفوفاً متناوبة" في جميع مدارسها من أجل استيعاب النمو في عدد التلاميذ. ونظمت برنامج تعلم تعويضي صيفي لأكثر من ٤٠.٠٠٠ تلميذ، نجح ٨٨ في المائة منهم في الامتحانات عقب انتهاء ذلك البرنامج. وقدم الصندوق الاستئماني المشترك بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة ٢٢ مليون دولار لتشيد مدارس تابعة للأونروا في قطاع غزة.

٢٩ - وواصلت الأمم المتحدة توفير فرص واسعة النطاق للتعليم المهني وغير النظامي للفلسطينيين. وقدمت الأونروا لـ ٩٢٣ ١ شاباً من الضفة الغربية و ١٥٦٠ شاباً من غزة تدريباً مهنيّاً تقنياً. وركّز الدعم المقدم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لوزارة التربية والتعليم العالي في السلطة الفلسطينية، في إطار مبادرة المدرسة الصديقة للطفل، على برامج التعلم التعويضي لنحو ١٣.٠٠٠ من الأطفال (٥٠ في المائة منهم إناث) وذلك لمساعدتهم على تحسين أدائهم في اختبارات اللغة العربية والرياضيات. وتواصل التعاون بين منظمة العمل الدولية والأونروا لتوفير التدريب القصير الأجل وفرص العمل لما يبلغ عدده ٥٠٠ من الغزاويين في قطاع البناء. وقدمت منظمة اليونسكو الدعم لما يبلغ ٢٩ مدرسة ضعيفة الأداء في المنطقة المقيدة الدخول في غزة وذلك عن طريق توفير مجموعة متكاملة من أنشطة التدريب والتنمية المجتمعية، تجمع بين عناصر التعليم والحماية.

٣٠ - وقدمت تسع وكالات تابعة للأمم المتحدة الدعم لوزارة التربية والتعليم العالي لوضع حزمة استجابات تعليمية من أجل تحسين القدرات على وضع برامج شاملة للجميع ومواتية للأطفال بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة المراهقة في ٤٢ مدرسة من مدارس الضفة الغربية وغزة.

٣١ - كذلك فإن الدعم لمدة سنتين الذي يقدمه كل من منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوزارتي العمل والتعليم استمر في تحسين المهارات في مجال تنظيم المشاريع عن طريق بدء تنفيذ المنهاج التعليمي لتنظيم المشاريع وفي مراكز التدريب المهني والمدارس المهنية والمعاهد الفنية وتعميمه على صعيد قومي.

٣٢ - واستفاد قرابة ١٠.٠٠٠ طفل من مهرجان العلوم الفلسطيني الذي نُظّم في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية بدعم من اليونسكو. وواصلت اليونسكو أيضاً تقديم الدعم للجنة تطوير مهنة التعليم في مجال وضع المعايير المهنية الوطنية. ودعمت اليونسيف حصول

نحو ١٢٤ ١ معلماً (٥٠ في المائة منهم من الإناث) على تدريب أثناء الخدمة في مجال التعلم الذي يركز على الأطفال. وشمل الدعم الذي قدمته اليونيسيف لبدء تنفيذ نظام المعلومات المتعلقة بالإدارة المدرسية تدريجياً متعاقباً لأكثر من ١٠٥٠ موظفاً من موظفي المدارس يعملون في ٢٩٧ مدرسة.

٣٣ - وواصل برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ برنامج الفاحورة لتقديم المنح الدراسية للطلاب في غزة. وفرت الأونروا وجبات مدرسية يومية لما يقارب ٢٠٠ ٠٠٠ طفل في غزة. وأقامت هيئة الأمم المتحدة شراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي لتحسين الصحة والتغذية في ٢١٠ مدارس، يستفيد منها ٦٢ ٠٠٠ تلميذ. ودرت هذه الشراكة أيضاً دخلاً كبيراً للمجموعات النسائية والمنظمات الأهلية، التي جرى التعاقد معها لتوفير الطعام للمقاصف المدرسية.

٣٤ - وقدم برنامج الأغذية العالمي محلياً، في شراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي، ألواح تمر محلية الصنع - منتجة جزئياً في غزة - لما يبلغ ٧٥ ٠٠٠ طفل شهرياً في الضفة الغربية ولنحو ٨٠ ٠٠٠ طفل شهرياً في ١٤٥ مدرسة حكومية في قطاع غزة. وكان نقل ١٤٤ طناً مترياً من ألواح التمر من غزة إلى الضفة الغربية من أجل برنامج التغذية المدرسية التابع للوزارة هو أول نقل للبضائع منذ بداية الإغلاق في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

٣٥ - وخلال مناسبة نظمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، سلطت اليونيسيف الضوء على المعوقات إلى تحول دون الحصول على التعليم في مجتمعات البدو الضعيفة بالمنطقة جيم. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساعدة من مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص ومكتب ممثل المجموعة الرباعية، بتأمين ستة تراخيص لبناء مدارس في المنطقة جيم.

٣٦ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنفيذ برنامج مدارس المزارعين المبتدئين الحقلية والحياتية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتعاونت مع ٢٦ مدرسة جديدة في العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، وقد استفاد من ذلك ٧٨٠ تلميذاً جديداً.

الصحة

٣٧ - واصلت الأمم المتحدة تقديم المشورة التقنية وضمان الجودة، فضلاً عن تقديم الخدمات الصحية بشكل مباشر. وظلت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى هي الجهة الرئيسية التي تقدم خدمات الرعاية الصحية، بحيث تدير ٤٢ مرفقاً صحياً في غزة والضفة الغربية، و ٢١ نقطة صحية وخمس عيادات متنقلة في الضفة الغربية، يعمل فيها أكثر من ٢ ٠٠٠ موظف. واستمر عدد الاستشارات الطبية في

الازدياد بحيث بلغ عدد المستفيدين منها في عام ٢٠١١ زهاء ٦,٢ ملايين شخص من البالغين والمراهقين، مما فرض ضغطاً أكبر على القدرات الطبية المحدودة المتاحة للوكالة.

٣٨ - وقدمت الأمم المتحدة مساعدة تقنية رئيسية لوزارة الصحة. وبدأت منظمة الصحة العالمية مشروعاً، في شراكة مع الوزارة والمعهد النرويجي للصحة العامة، لإنشاء معهد وطني للصحة العامة. وساعدت المنظمة أيضاً الوزارة في تنفيذ استراتيجية وطنية للوقاية من الأمراض غير المعدية وعلاجها، وإجراء دراسة استقصائية عن عوامل الخطر الرئيسية المتعلقة بالأمراض غير المعدية، والاستمرار في تطوير الخدمات المجتمعية للصحة النفسية.

٣٩ - وتعمل منظمة الصحة العالمية أيضاً مع وزارة الصحة ومستشفيات القدس الشرقية على تحسين الجودة في تقديم الخدمات. واحتير مستشفيان حكوميان لتنفيذ مبادرة المستشفيات الملائمة لسلامة المرضى التي أطلقتها المنظمة. والعمل جارٍ في المرحلة الثانية من برنامج يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات في المرافق الطبية المتخصصة الستة في القدس الشرقية بحيث تستوفي معايير اللجنة الدولية المشتركة. ويعمل برنامج في غزة على تحسين جودة وسلامة رعاية الولادة في المستشفيات العامة الرئيسية السبعة. وحصلت المنظمة أيضاً على إمدادات ومعدات طبية لتلبية الاحتياجات الأساسية لنظام الصحة العامة في غزة. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان أربعة مراكز صحية للمرأة في الخليل وجباليا ومخيم البرج للاجئين في غزة.

٤٠ - وعمل الصندوق مع وزارة الصحة لتحسين صحة المرأة من خلال دراسة أجريت عن وفيات الأمهات أثناء مرحلة النفاس، وبحوث تشغيلية أخرى في هذا المجال، فضلاً عن إجراء دراسة استقصائية رئيسية عن الوضع الصحي للشباب الفلسطينيين واحتياجاتهم، ودعم تدريب القابلات، وتقديم التدريب أثناء الخدمة لمقدمي الخدمات الصحية، ومعالجة المسائل المتعلقة بجودة الرعاية، في كل من الضفة الغربية وغزة.

٤١ - وواصلت الأمم المتحدة تركيزها على برامج الرضع والأطفال الصغار. ودعمت اليونيسيف، بالتعاون مع وزارة الصحة واللجنة الوطنية للرضاعة الطبيعية، تنفيذ مبادرة المستشفيات الصديقة للمولود في ثلاثة مستشفيات في غزة وخمسة مستشفيات في الضفة الغربية، شملت حلقات عمل لتوعية ١٠٧ من واضعي السياسات و ٢٠٠ من العاملين التقنيين في مجال الصحة. وإضافة إلى ذلك، جرى تدريب ٩٠ من المشتغلين بالمهن الصحية في غزة على مهارات تقديم المشورة في مجال الرضاعة الطبيعية، وقدموا بدورهم خدماتهم لنحو ١٣ ٠٠٠ أمّ من خلال مرافق الرعاية الصحية والزيارات المنزلية بعد الولادة. ودعمت اليونيسيف أيضاً وضع الصيغة النهائية للقانون الفلسطيني بشأن بدائل حليب الأم.

٤٢ - وأدى قيام اليونيسيف بالتوسع في استراتيجية الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة إلى تطبيق مبادئ توجيهية ذات صلة في جميع عيادات الرعاية الصحية الرئيسية التابعة لوزارة الصحة، وإلى تدعيم معارف ٧٠٠ من العاملين في مجال الرعاية الصحية بشأن استخدام تلك المبادئ التوجيهية، وإلى حدوث انخفاض طفيف في استخدام الأدوية.

٤٣ - وتركز دعم اليونيسيف لبرنامج وزارة الصحة للتوسع في التحصين على المناطق ذات أدنى قدر من التغطية وذلك خلال أسبوع التحصين، مما أبقى على معدلات التحصين العالية بين المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر. وإضافة إلى ذلك، قدمت اليونيسيف الدعم للوزارة لشراء جميع اللقاحات داخل البلد والخدمات اللوجستية، مما أدى إلى تقليل التأخيرات في وصول اللقاحات.

٤٤ - وظلت اليونيسيف تدعم نظام مراقبة التغذية الوطني من خلال نظام معايرة جميع أدوات القياس، وتكثيف زيارات الإشراف الداعمة التي تشمل جميع مواقع مراقبة التغذية، وبناء قدرات أكثر من ٢٥٠ موظف تغذية في مواقع مراقبة التغذية بشأن أدوات رصد النمو وإدارة البيانات واستخدام كتيب صحة الأم والطفل.

٤٥ - ومن خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، تعمل وكالات الأمم المتحدة مع وزارة الصحة واللجنة الوطنية للإيدز لدعم وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية تتناول الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه وتقديم الرعاية بشأنه، وتعمل أيضا مع الوزارة لمكافحة مرض السل.

٤٦ - وإضافة إلى الدعم المتعلق بتقديم المشورة وبناء القدرات، أجرت الأمم المتحدة تقييما للبنية التحتية الصحية وقامت بتحسينها. وأجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان تقييما لمرافق رعاية التوليد في غزة، أعقبه برنامج لإعادة التأهيل، وإعادة التجهيز بالمعدات وبناء القدرات، يغطي خمس عيادات من عيادات الولادة و ٢٥ مركزا للرعاية الصحية الأولية. و قدمت اليونيسيف المعدات واللوازم الطبية إلى وحدة جديدة لحديثي الولادة في غزة.

العمالة

٤٧ - تواصل الوحدة الاستشارية التقنية في وزارة العمل، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، تقديم المساعدة في مجال تنفيذ ورصد سياسات فعالة بخصوص سوق العمالة. ووقعت منظمة العمل الدولية ووزارة العمل على اتفاق لإحياء صندوق العمالة الفلسطينية والحماية الاجتماعية، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز إيجاد فرص عمل، وتنمية القطاع الخاص، وحقوق العمال. وسيوفر الصندوق مجموعة واسعة من

الخدمات المالية وغير المالية، بما في ذلك خدمات العمالة، ونظم ضمان العمالة، ودعم تنمية المشاريع، وتنمية قدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار العام القائم على كثافة العمالة.

الحماية الاجتماعية المستهدفة

٤٨ - وزعت الوكالة ٩٥٦ ٥٤٦ طردا من طرود الأغذية نحو ٦ ملايين دولار كمساعدة نقدية تكميلية على قرابة ٣٣ ٣٢٠ أسرة معيشية من خلال برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع لها. وإضافة إلى ذلك، قدمت الوكالة مساعدات مالية لتحسين دخل الأسرة لسد فجوة الفقر المدقع فيما يتعلق بما يبلغ ٤٤١ ١٠ فردا في الضفة الغربية و ٧٧ ١٩٩ فردا في غزة. ووزع ما مجموعه ٢٤٢ ٥٨٨ ٩ دولارا كإعانة تكميلية لدخل الأسرة في إطار البرنامج. وبسبب معوقات التمويل، لم تتمكن الوكالة سوى من توزيع ٧٠ في المائة من الإعانات التكميلية لدخل الأسرة في غزة خلال الجولة الأولى في عام ٢٠١٢. ووزع برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية (عينية وفي شكل قسائم) عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية على ٨٥ ٠٠٠ مستفيد في قطاع غزة وعلى ١١٥ ٠٠٠ مستفيد في الضفة الغربية كجزء من شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للسلطة الفلسطينية.

٤٩ - وشرع موئل الأمم المتحدة في إقامة مشروع بقيمة قدرها ٧,٦ ملايين دولار لإعادة بناء المساكن بالمساعدة الذاتية يهدف إلى إعادة إيواء أسر غير اللاجئيين الأشد ضعفا في قطاع غزة البالغ عددها ١٠٠ أسرة والتي دمرت منازلها بالكامل خلال النزاع الذي امتد من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتنمية البنى التحتية الأساسية الضرورية للمجتمعات المحلية.

٥٠ - وقدمت منظمة العمل الدولية مساعدة تقنية للجنة الوطنية للأجور المنشأة حديثا بهدف اقتراح حد أدنى جديد للأجور وللجنة الوطنية للضمان الاجتماعي بهدف وضع نظام أساسي للضمان الاجتماعي.

٥١ - ودربت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٤٠ امرأة على الضيافة المتزلية، و ١٠ فنانات شبابات، و ٦٧ امرأة حرفية. وبنهاية عام ٢٠١١، كان قد تم إنشاء ١٧ مركزا جديدا للمرأة، بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم خدمات اجتماعية واقتصادية لأكثر من ١ ٨٠٠ امرأة.

الثقافة

٥٢ - قُبلت فلسطين عضواً كامل العضوية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وصدقت لاحقاً على ٨ اتفاقيات دولية في مجال الثقافة، أودعت لدى مدير عام اليونسكو. وفي ٨ آذار/مارس ٢٠١٢، أصبحت أيضاً طرفاً في اتفاقية التراث العالمي، وقدمت لاحقاً ملف ترشيح في حالات الطوارئ "لكنيسة المهدي وطريق الحج" في بيت لحم.

٥٣ - وواصلت اليونسكو قيادة برنامج متعدد الوكالات بشأن الثقافة والتنمية يمول من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التابع لمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إسبانيا. وفي أيار/مايو ٢٠١١، مُنح الإجراء الذي اتخذته اليونسكو في بتير لصون المناظر الطبيعية الثقافية للألفية جائزة ميلينا ميركوري. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، وقعت اليونسكو والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي اتفاقاً هاماً لإعادة تأهيل المواقع التاريخية والتراث الثقافي وإحيائهما.

الأمن الغذائي والزراعة

٥٤ - دعمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أكثر من ١٥٠٠ امرأة ورابطاتهن من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والأمن الغذائي من خلال توفير المدخلات الزراعية، والتدريب على المهارات ودعم التسويق. وقدمت أيضاً دعماً تقنياً لتطوير قطاع الزراعة، واستراتيجية خطة العمل المسماة "الرؤية المشتركة" للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتتضمن خطة العمل ٢٩٩ نشاطاً ومشروعاً ذات إطار رصد وتقييم قوي يراعي الاعتبارات الجنسانية ويتضمن مؤشرات ملموسة لقياس تعميم المنظور الجنساني وتمكين المرأة في كل من الأنشطة والمشاريع.

٥٥ - وساعدت المنظمة أكثر من ١٢٩٠٠ أسرة معيشية في الضفة الغربية وغزة لحماية ممتلكاتها وتوسيع نطاق سبل عيشها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وركزت تدخلاتها أيضاً على تحفيز طاقات الشباب لبناء مجتمع مدني منتج مفعم بالحياة، وعلى تمكين المرأة باعتبارها مساهمة في التنمية في بيئتها ومجتمعها. وتقود المنظمة برنامجاً مشتركاً للأمم المتحدة متعدد التخصصات يهدف إلى تحسين نوعية الحياة وكرامة المرأة والرجل في قرى وادي الأردن. ويفيد البرنامج ١٣١٤٠ فرداً بشكل مباشر و ٤٨٠٠ فرداً بشكل غير مباشر.

٥٦ - ودعم برنامج الأغذية العالمي القطاع الزراعي من خلال شراء السلع المنتجة محلياً، ومن بينها ٦٣٨ طناً مترياً من الحليب، و ٦٠٠ طن متري من الملح، و ٤٠٠ طن متري

من ألواح التمر. وإضافة إلى ذلك، استخدم برنامج الأغذية العالمي مطحنة في الضفة الغربية ومطحنتين في قطاع غزة لإنتاج ما مجموعه ١٨ ٣٤٦ طنا متريا من دقيق القمح.

حقوق الإنسان والنساء والأطفال والشباب

٥٧ - واصلت الأمم المتحدة تعميم مراعاة حقوق الإنسان في أعمالها وتقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تعزيز قدرة السلطة الفلسطينية في مجال حقوق الإنسان. فقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان عملها مع السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز قدراتها الإدارية لكي يتسنى لها الامتثال للمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في إطار المعايير المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعقدت المفوضية حلقات عمل من أجل مسؤولي السلطة الفلسطينية بخصوص الالتزامات المترتبة على تلك الاتفاقيات وإجراءات الإبلاغ بموجبها، وحلقات عمل إضافية عن رصد انتهاكات حقوق الإنسان من أجل المنظمات غير الحكومية الشريكة.

٥٨ - وظلت الاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال والشباب محور تركيز من جانب الأمم المتحدة. فقد وفر صندوق الأمم المتحدة للسكان التدريب لما يبلغ ٣٥٠ امرأة من البلديات والمراكز الصحية ومراكز التأهيل والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية، في مجال تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والصحة العقلية، والعنف الجنساني، وحقوق الإنسان. وواصل الصندوق دعم أربع شبكات أهلية، استفاد عن طريقها ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ من نساء الفئات الضعيفة من ٢ ١٠٠ دورة للتوعية التواصلية. وجرى تعزيز وحدات حماية الأسرة المنشأة في إطار قوات الشرطة في الضفة الغربية عن طريق تدريب ٢٥٠ شرطيا و ٥٠ عضوا من أعضاء النيابة العامة التابعين لمكتب المدعي العام. وشارك أيضا أكثر من ٢٠٠ إمام وواعظة في دورات تدريبية للتوعية بحقوق الطفل وحمايته، بما يمكنهم من كسب التأيد لقضايا حقوق الطفل أثناء خطب الجمعة والحلقات الدينية في المساجد. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا التدريب الداعم لتعميم المساواة بين الجنسين في السياسات والبرامج المحلية من أجل ٦٤ سلطة من السلطات الحكومية المحلية في ١٧ منطقة ريفية. وشرع موئل الأمم المتحدة في أعمال تشييد مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للتدريب التقني والمهني للنساء المحرومات في الخليل.

٥٩ - ونظمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة دورة ألعاب صيفية لمدة ستة أسابيع من أجل أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ طفل في المدينة. وقد أدت تلك الألعاب دورا فعّالا في الترويج للمساواة بين الجنسين في غزة بإتاحتها للفتيات فرصة فريدة من نوعها ومكانا آمنا للانخراط في أنشطة بدنية. وتلبية لطلب

المجتمع المحلي، أُدرجت في دورة الألعاب الصيفية لعام ٢٠١١ ألعاب وأنشطة توخت مساعدة الأطفال على تعلم اللغة الإنكليزية. وإضافة إلى ذلك، مُنح ٩٠٠٠ شاب فرص عمل قصيرة المدة كقادة لأنشطة.

٦٠ - وواصلت مبادرة الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة التي تضطلع بها الأونروا توفير الدعم للطلاب الذين تبين أنهم في حاجة إلى مساعدة إضافية وذلك بتوفير نظام شامل لتقييم الاحتياجات: المادية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية، وتحديد صعوبات التعلم لكي يتسنى إحالة هؤلاء الطلاب لتلقي العلاج المناسب. ومن ١٤٠٠٠ من الطلاب الذين حدّدت أفرقة طبية وتعليمية مشتركة أن لديهم احتياجات خاصة، أُجري فحص طبي شامل لزهاء ١٢٠٠٠ طالب، اشتمل على إحالات إلى مستشفيات، ودورات تقويم للنطق، وتقديم المشورة.

٦١ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الدعم لشبكات حماية الطفل التي تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية قيادتها، مما وفر الاستجابة الطارئة والدعم النفسي والاجتماعي عن طريق ١٦ من أفرقة الدعم النفسي والاجتماعي في حالات الطوارئ و ٢١ مركزاً أسرياً، مما أتاح الوصول إلى أكثر من ٤٠٠٠٠ طفل ونحو ٨٠٠٠ من مقدمي الرعاية. ونتيجة لذلك، أفاد ٧٠ في المائة على الأقل من الأطفال ومقدمي الرعاية الذين شملهم ذلك أنهم يشعرون بتحسّن قدرتهم على مواجهة الأحداث الصعبة.

٦٢ - وواصلت اليونيسيف قيادة الفريق العامل المشترك بين الوكالات الخاصة بآلية الرصد والاستجابة بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و١٨٨٢ (٢٠٠٩). وأسفرت حلقات العمل الخاصة بتدريب المدربين في الضفة الغربية وغزة عن تعزيز القدرة على الرصد والإبلاغ والاستجابة.

٦٣ - وواصلت اليونيسيف التعاون مع المنظمات غير الحكومية ووزارة التربية والتعليم العالي، تقديم الدعم إلى ٩٣ منظمة أهلية توفر أنشطة ذات نوعية جيدة ملائمة للمراهقين. ونتيجة لذلك، شارك نحو ٥٩٠٠٠ من المراهقين الذين تتراوح أعمارهم من ١٠ سنوات إلى ١٨ سنة في أنشطة تعلّم تعويضي بعد الدوام المدرسي، وأنشطة ترويجية، وتعليم قائم على المهارات الحياتية، وحلقات عمل عن فن التصوير، ومبادرات مجتمعية يتولى المراهقون قيادتها. وكان نحو نصف أولئك المراهقين من الفتيات، اللواتي لولا هذا البرنامج، لما كان سيتاح لهن إلا القليل من فرص الاستفادة من الأنشطة التي تُنظم خارج المدارس، أو ما كانت ستتاح لهن تلك الفرص إطلاقاً. وسعى إلى كفالة تلبية احتياجات أشد المراهقين ضعفاً، أقيم نحو ٧٥ في

المائة من الأماكن الملائمة للمراهقين والمدعومة من اليونيسيف، وعددها ٩٣ مكاناً، في المناطق التي تقطنها الفئات الضعيفة (غزة والمنطقة جيم ومخيمات اللاجئين والقدس الشرقية). وبدأت اليونيسيف، في إطار شراكة مع وزارة الشباب والرياضة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، عملية وضع معايير دنيا وطنية للأماكن الملائمة للشباب والمراهقين، سُتستخدم لتحسين نوعية برامج أنشطة ما بعد الدوام المدرسي وكفالة تلبيتها لاحتياجات المراهقات والمراهقين.

٦٤ - ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان مشروعاً لزيادة مشاركة الشباب الفلسطيني في الإنعاش المبكر وتحسين آفاقهم في إيجاد فرص عمل والحد من تهميشهم الاجتماعي والاقتصادي. وبحلول نهاية العام، كان المشروع قد شمل أكثر من ١٥٠٠ شاب (٤٩ في المائة منهم إناث). ويجري تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٦٥ - وواصلت منظمة العمل الدولية دعم جهود مركز المساعدة القانونية، الذي يديره الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، في التوعية بأحوال العمال الفلسطينيين من حيث القوانين الواجبة التطبيق والحقوق المرتبطة بها عند عملهم في إسرائيل.

٦٦ - وفي إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ساعدت منظمة العمل الدولية في إنشاء لجنة وطنية معنية بتمكين المرأة. ففي شباط/فبراير ٢٠١٢، أقرّ مجلس الوزراء إنشاء اللجنة، التي تعكف على وضع خطة مدتها ثلاث سنوات لمساعدة وزارة العمل والشركاء الاجتماعيين في تنفيذ تدابير محددة لتعزيز عمالة المرأة وحمايتها في مكان العمل. وبدأت المنظمة شراكة مع الجامعة الإسلامية بغزة لتنفيذ برنامج للتدريب على المهارات والتنسيب الوظيفي من أجل المهندسات العاطلات عن العمل في قطاع البناء.

البيئة

٦٧ - عززت الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى حماية البيئة. ففي إطار التعاون مع المجتمعات المحلية ومع وزارة الزراعة، دعمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إصلاح وتخضير حوالي ٢٥٠٠ دونم من المراعي في الجزء الجنوبي من الضفة الغربية خلال عام ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، أنشأت المنظمة، في إطار جهودها الرامية إلى تحسين توافر المياه وترشيد إدارة الموارد المائية، حوالي ٤٠٠ خزان لجمع مياه الأمطار على مستوى المجتمع المحلي والأسر المعيشية، إضافة إلى أكثر من ٥٠ وحدة من وحدات معالجة المياه المتزلية العادمة، التي توفر الخدمات لأعمال الزراعة والأسر والمجتمعات المحلية المشغلة بالرعي في الضفة الغربية،

ولا سيما في المناطق المحتمل أن تعاني من ندرة المياه. وتدعم منظمة العمل الدولية حالياً الأعمال التحضيرية وتجري البحوث اللازمة لإدخال فرص عمل مراعية للبيئة عن طريق تحسين المهارات والتشبيد المراعي للبيئة في غزة في إطار مبادرة فرص العمل المراعية للبيئة.

٦٨ - وفي عام ٢٠١١، تلقت الأونروا تمويلاً لبناء مدرسة جديدة مراعية للبيئة ستوفر مرافق تعليمية لـ ٨٠٠ طالب. ولا يعتمد مبنى المدرسة سوى على الموارد المتجددة والمجانية المتاحة محلياً، بدلاً من اعتماده على المحطات المائية وشبكات الطاقة.

باء - المساعدة الطارئة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة

٦٩ - تسعى عملية النداءات الموحدة من أجل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى جمع مبلغ قدره ٤١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وهي تركز على توفير الحماية لأضعف السكان في غزة والمنطقة جيم والقدس الشرقية والتصدي لانعدام الأمن الغذائي، الذي لا يزال مرتفعاً بشكل ثابت. وقد تلقت عملية النداء الموحد لعام ٢٠١١ ٣٠٥ ملايين دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٥٣٧ مليون دولار.

الدعم الغذائي الطارئ

٧٠ - قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لنحو ٦٦٥ ٠٠٠ فلسطيني من الضعفاء وعديمي الأمن الغذائي غير اللاجئين، منهم ٣٥١ ٠٠٠ شخص في الضفة الغربية و ٣١٣ ٠٠٠ شخص في غزة. ووفرت الأونروا المعونة الغذائية الطارئة لنحو ٦٥٠ ٠٠٠ لاجئ في غزة و ١٨٦ ١٧٣ فرداً في الضفة الغربية. وحقق برنامج المساعدة المشترك بين الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي نتائج لصالح ٣٠ ٠٠٠ من الرعاة البدو اللاجئين منهم وغير اللاجئين في الضفة الغربية، تمثلت في انخفاض نسبة انعدام الأمن الغذائي في هذه الفئة من ٧٩ في المائة إلى ٥٥ في المائة.

٧١ - وساعد مشروع القسائم في المناطق الحضرية بالضفة الغربية الذي ينفذه برنامج الأغذية العالمي ٤ ٧٣٥ أسرة من الأسر المعيشية الضعيفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما وفر حافزاً مالياً للاقتصاد المحلي. واستهدف مشروع مماثل في غزة تلبية احتياجات ٢ ٣٣٥ أسرة معيشية هناك. وفي عام ٢٠١١، ضخ برنامج القسائم في الأرض الفلسطينية المحتلة ٧ ٥٢٧ ٠٠٠ دولار في الاقتصاد المحلي، حيث جرى صرف قيمة حوالي نصف القسائم لشراء منتجات الألبان.

إدراج الدخل في حالات الطوارئ

٧٢ - وفّرت الأونروا فرص عمل مؤقتة لـ ٥٦.٠٣١ مستفيدا للتخفيف من أثر معدلات البطالة والفقر المرتفعة، مما أوجد أكثر من ٣,٣ ملايين يوم عمل. ففي غزة وحدها، جرى ضخ حوالي ٢٢ مليون دولار في الاقتصاد المحلي. ووفّرت الأونروا أيضا النقد مقابل العمل لأكثر من ١.٠٠٠ شاب من أجل مبادرات متناهية الصغر لتحسين الأحوال الأهلية يقوم الشباب أنفسهم بتصميمها. ورغم الأثر الإيجابي لبرنامج الأونروا لإيجاد فرص عمل، لم يرد سوى ١١ في المائة من المبلغ اللازم للبرنامج في غزة وهو ٥٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ويقل عدد العقود السارية عن مستواه في عام ٢٠١٠ بنسبة قدرها ٢٥ في المائة.

تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٧٣ - واصلت منظمة الصحة العالمية قيادة مجموعة الصحة والتغذية، التي تقدم خدمات إنسانية أساسية في ميداني الصحة والتغذية إلى المجتمعات المحلية الضعيفة في الضفة الغربية وغزة، وتبني القدرات المحلية على الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ المستجدة. وقد وسّعت المجموعة نطاق عملياتها في عام ٢٠١١، مما أتاح تقديم خدمات أساسية في مجال التغذية والصحة لـ ٢١٢٠.٠٧٧ فلسطينيا، أي ٨٥ في المائة من الفئات السكانية الضعيفة التي حددها المجموعة.

٧٤ - وفي الضفة الغربية، عبّأت الأونروا تشغيل ٥ من أفرقة العيادات المتنقلة التي تستهدف توفير الخدمات لحوالي ١٣.٠٠٠ مريض شهريا، بمن فيهم أضعف الفئات السكانية وأكثرها عزلة (ومعظمهم لاجئون) التي تواجه صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية. وتضم العيادات الصحية المتنقلة التابعة للأونروا استشاريين في الصحة العقلية وتنسق عملها عن كثب أيضا مع مقدمي الخدمات الصحية المتنقلين الآخرين، بما في ذلك وزارة الصحة والمنظمات غير الحكومية.

٧٥ - وسعيا إلى المحافظة على استمرارية توفير الدواء للاجئين في الضفة الغربية، عملت الأونروا عن كثب مع الشركات الصيدلانية الفلسطينية لإنجاح تقصير مدة إيصال الأدوية والمحافظة على المخزونات الكافية من الأدوية الأساسية. وواصلت الأونروا أيضا تسهيل إيصال الأدوية إلى غزة بتقديم المعونة فيما يتعلق بسلسلة التخزين البارد في الصيدلية المركزية بالقدس من أجل الأدوية التي كانت تشتري لغزة ويتأخر إيصالها بسبب الإجراءات اللوجستية الإسرائيلية التقييدية، وكذلك القيام بعمليات نقل أدوية السكرّي الأساسية من القدس إلى العيادات الصحية في غزة.

٧٦ - وما زالت منظمة الصحة العالمية تضطلع بدور قيادي في أنشطة الدعوة إلى الحق في الصحة، مركزة على جملة أمور، منها إحالة المرضى إلى جهات خارج غزة لتلقي الرعاية الصحية المتخصصة، وتوفير إمكانية الوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية. وقد قلّ كثيرا عدد المرضى الذين رُفضت تصاريح خروجهم من غزة أو تأخرت في عام ٢٠١١، بحيث انخفضت نسبته من ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١١.

٧٧ - وواصلت منظمة الصحة العالمية رصد شحّ الأدوية والمواد التي تستخدم مرة واحدة فقط وسد النقص في اللوازم الصيدلانية، والمساعدة على تنسيق استيراد اللوازم الطبية المتبرّع بها لغزة. واستتبع ذلك استئجار مخازن إضافية والمساعدة في فرز اللوازم الطبية وتسجيلها وتخزينها وإيصالها، وكذلك التخلص من الأدوية المنتهية الصلاحية أو غير الصالحة للاستعمال. ووقّرت المنظمة أيضا قطع الغيار والمساعدة التقنية اللازمة لصيانة المعدات الموجودة وإصلاحها وتحسينها.

٧٨ - وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بسد احتياجات نظام الصحة الفلسطيني من سلع تنظيم الأسرة، وشرع في إصلاح ٥ مراكز توليد و ٢٤ من عيادات الرعاية الصحية الأولية في غزة وتوفير ما يتصل بذلك من إمدادات ومعدات وتدريب.

دعم المياه والصرف الصحي في حالات الطوارئ

٧٩ - حددت المجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية التي تقودها اليونيسيف المناطق والفئات السكانية المستهدفة المتسمة بضعف شديد، وذلك عن طريق تجميع تقييمات الوكالات الشريكة على أساس مؤشرات متفق عليها؛ وأنشأت نظاما للرصد باستخدام قاعدة البيانات المنسقة لتتبع الاستجابة وتجنب التداخل؛ وعززت جهود الدعوة بشأن القضايا الحاسمة الأهمية؛ وعززت قدرات شركاء المجموعة عن طريق الدورات التدريبية وحلقات العمل؛ ويسرت جمع الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية البالغة الأهمية عن طريق آليات تمويل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق الاستجابة الإنسانية.

٨٠ - وتركّز الدعم الإنساني الذي قدمته اليونيسيف في إطار المجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على توفير فرص الوصول المحمية والموثوقة إلى مرافق كافية وآمنة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقدمت اليونيسيف الدعم لتحسين شبكة المياه في بلدة الظاهرية، الذي اضطلعت به سلطة المياه الفلسطينية، مما ضاعف تقريبا توافر المياه لما مجموعه ٢٣٠ ٢ أسرة معيشية. وقدمت اليونيسيف الدعم لتحسين شبكة الصرف الصحي في رفح، التي سيستفيد منها عند إنجازها ما يقرب من ١٧ ٠٠٠ شخص وستحد من تلوث المياه الجوفية. وقدمت اليونيسيف دعما، بالتعاون مع وزارة التربية

والتعليم العالي، لبناء وإعادة تأهيل مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في ٧٨ مدرسة، وتوفير سبل الوصول إلى مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية الآمنة لحوالي ٨٧٤ ٥٦ طالبا و ١ ٨٠٩ معلمين. واستفاد من أنشطة تعزيز النظافة الصحية ٢٠٠ ٥ طالب. وقُدمت مياه منقولة في صهاريج إلى ٢١٦ مدرسة في قطاع غزة على مدار العام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١، استفاد منها ١٢٤ ٥٢٩ طفلا.

٨١ - ودعم مكتب الأونروا في غزة مقدمي خدمات المياه والصرف الصحي العاملين خارج مخيمات اللاجئين من أجل توفير كميات كافية من الوقود والإمدادات الأخرى. وكانت تلك التدخلات بالغة الأهمية بسبب استمرار انقطاعات الكهرباء. وفي عام ٢٠١١، وُزِع ١,٦٦ مليون لتر من الوقود والسولار على البلديات ومجالس إدارة النفايات الصلبة ومرفق مياه البلديات الساحلية لضمان استمرارية خدمات المياه والصرف الصحي ومعالجة مواقع تكاثر البعوض. ودعمت الأونروا أيضا بعض المنظمات غير الحكومية التي توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية بتزويدها بما يبلغ ٣٤ ٥٠٠ لتر من الوقود لتشغيل مولدات الكهرباء والمركبات. وقُدمت إلى البلديات أيضا، بناء على احتياجاتها، أدوات وقطع غيار لاستخدامها لأغراض الصرف الصحي. وإضافة إلى ذلك، قامت الأونروا بسلسلة من الأعمال المطلوبة على وجه السرعة في شبكات المياه والصرف الصحي داخل المخيمات. وفي الضفة الغربية، استفاد من أشغال الصرف الصحي الفعلية في عام ٢٠١١ ما يقدر بنحو ١٥٤ ٥١٨ لاجئا يعيشون في ١٣ مخيما في ثلاث مناطق (الخليل والقدس و نابلس).

دعم الزراعة في حالات الطوارئ

٨٢ - اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بقيادة وتنسيق مواجهة الجفاف ونقص المياه اللذين يؤثران على سبل عيش المجتمعات المحلية التي ترعى الماشية في الضفة الغربية. ووزعت منظمة الأغذية والزراعة أكثر من ٤ ٥٠٠ طن من العلف الحيواني والبذور والشتلات من المحاصيل العلفية والشجيرات التي تتحمل الجفاف، ومدخلات ولقاحات البيطرة وصحة الحيوان، مما أفاد نحو ٢ ٠٠٠ أسرة تعمل بالرعي.

٨٣ - ودعمت المنظمة مواجهة تفشي آفة تفشيا كبيرا في حقول النخيل، كانت تهدد جميع مزارع النخيل في قطاع غزة. وواصلت رصد هشاشة وضع صغار المزارعين والرعاة في الأرض الفلسطينية المحتلة في مواجهة الهزات المناخية والاقتصادية والسياسية، وعززت التعاون مع المجموعة المعنية بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، ونظام الرصد وإطار الاستجابة المصمم ليؤدي إلى اتباع نهج إنساني أكثر تنسيقا. ودعت إلى توفير الأمن الاقتصادي لتلك المجتمعات الضعيفة.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٨٤ - واصلت الأمم المتحدة دعم جهود السلطة الفلسطينية الرامية إلى تحسين تحصيل الإيرادات والتعجيل بإجراءات التخليص الجمركي. وحدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تعاونه المستمر مع دائرة الجمارك الفلسطينية لتحديث وتعزيز أنظمتها القائمة. وشرع الأونكتاد في بذل جهود ترمي إلى تعزيز وضع النماذج الاقتصادية وقدرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على التنبؤ.

٨٥ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم لوزارة شؤون المرأة من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك عن طريق وضع مذكرات تفاهم، وقّعت مع خمس وزارات تنفيذية. وشرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في برنامج لتحسين الوصول إلى العدالة بالنسبة لضحايا العنف من النساء، وقدمت الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية لوضع سياسة لاعتماد ملاحى ضحايا العنف، أقرها مجلس الوزراء في آب/أغسطس ٢٠١١. وشاركت الأونروا في وضع بروتوكولات وطنية بشأن العنف الجنساني عن طريق برنامج حماية الأسرة والطفل التابع للأونروا.

٨٦ - وقدم برنامج الأغذية العالمي الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية في تطوير شبكة الأمان الاجتماعي التابعة للسلطة الفلسطينية عن طريق استخدام آلية استهداف واحدة.

٨٧ - وتواصل منظمة العمل الدولية تقديم الدعم لإدارة التفتيش التابعة لوزارة العمل عن طريق وضع وتنفيذ برنامج شامل لبناء القدرات يقوم على استراتيجية التفتيش على العمل التي وضعت في عام ٢٠١١. وقدمت المنظمة الدعم أيضا للجهود الوطنية المبذولة من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي في الأرض الفلسطينية المحتلة بهدف ضمان ملاءمة السياسات الاجتماعية والاقتصادية وترباطها، وتعزيز التنمية الشاملة والمستدامة. وفي آب/أغسطس ٢٠١١، أقر مجلس الوزراء إنشاء مجلس اقتصادي واجتماعي فلسطيني، ستكون منظمة العمل الدولية بمثابة مستشار تقني له.

٨٨ - وواصلت اليونيسيف دعم التشريعات والسياسات وأوجه التقدم المؤسسية من أجل التوصل إلى إطار وطني يتيح تعزيز بيئة توفر الحماية للفتيات والفتيان. وشمل ذلك تقديم الدعم لوزارة الشؤون الاجتماعية لوضع خطة عمل وطنية لحماية الطفل، بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء على الصعيدين الوطني والدولي. ودعمت اليونيسيف إصلاحا واسع النطاق في وزارة الشؤون الاجتماعية، مما أدى إلى تحسين التنسيق والكفاءة في إجراءات العمل، إضافة إلى أنشطة بناء القدرات للمهنيين العاملين في مجال حماية الطفل في الوزارة من أجل تحسين الرصد والإبلاغ عن حالات إيذاء الأطفال، والاستخدام الكفؤ

لبروتوكول الإحالة وقاعدة البيانات الإلكترونية لحماية الطفل. وشمل دعم اليونيسيف للوزارة وضع الصيغة النهائية لقانون العدالة للأطفال وقيام الوزير بعرضها على مجلس الوزراء من أجل إقرارها، إلى جانب عملية تخطيط وطنية لقطاع قضاء الأحداث. وقدمت اليونيسيف الدعم لتقييم مشروع رائد بشأن سياسة عدم اللجوء للعنف في المدارس، لبدء تنفيذه على المستوى الوطني.

٨٩ - ودرب صندوق الأمم المتحدة للسكان وزارات السلطة الفلسطينية على وضع المؤشرات الاجتماعية وعلى استخدام البيانات في التخطيط القومي. وقدم الصندوق أيضا دعما لتنفيذ أول مسح وطني للهجرة. وتقدم منظمة العمل الدولية دعما لوزارة العمل في إعداد قانون منقح للعمل.

٩٠ - ولزيادة تعزيز نظام الرصد الوطني، ركزت اليونيسيف، بالتعاون مع الوزارات المعنية وفي شراكة مع الصندوق، على وضع مؤشرات وطنية عن النساء والأطفال والشباب.

٩١ - وعمل برنامج الإنمائي الأمم المتحدة مع وزارة العدل الفلسطينية على تنمية قدراتها المؤسسية وتيسير تحسين تحقيق العدالة. ويهدف البرنامج الإنمائي، بتركيزه على صياغة التشريعات وإقامة العدل والمساعدة القانونية، إلى تعزيز القدرة التقنية والتنفيذية للوزارة. وأنشأ فريقا عاملا يضم مسؤولين في الحكومة الفلسطينية وممثلين عن المجتمع المدني وخبراء في القانون الجنائي من العالم العربي لتقديم المشورة بشأن وضع قانون للعقوبات. وقدم أيضا برنامجا حاسوبيا جديدا لإدارة قضايا المحاكم.

٩٢ - وقدم موئل الأمم المتحدة الدعم التقني لوزارة الحكم المحلي في تنظيم المنتدى الحضري الفلسطيني الأول في نابلس في آذار/مارس ٢٠١٢، ولوزارة الأشغال العامة والإسكان في وضع استراتيجية وسياسة للإسكان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

دال - تنمية القطاع الخاص

٩٣ - مولت الأونروا ٦٠٠ ١٤ قرص قيمتها ٢٢,٩٧ مليون دولار للمشاريع المتناهية الصغر والأسر المعيشية الفلسطينية. وجرى منح ثلاثين في المائة من القروض للنساء ومنح ثلثها للشباب. وواصل البرنامج عمله محققا ربحا عن طريق المحافظة على الاكتفاء الذاتي التنفيذي بنسبة بلغت ١٢٢ في المائة.

هاء - تنسيق المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة

٩٤ - تحت رعاية المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، جرى تعزيز التعاون والتنسيق بين العديد من الجهات المانحة ومنتديات الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. واجتمع بانتظام الفريق القطري للشؤون الإنسانية للاتفاق على تدابير الدعوة والاستجابة في المجال الإنساني. ونقّح فريق الأمم المتحدة القطري خطته للاستجابة المتوسطة الأجل لضمان قدر أكبر من الاتساق مع خطة التنمية الوطنية الفلسطينية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وجرى تعزيز الجهود الرامية إلى إقامة شراكات بناءة بين الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية وأوساط تقديم المعونة الأوسع نطاقا. وواصلت الأمم المتحدة إعداد تقارير لجنة الاتصال المخصصة على أساس نصف سنوي، ووضعت استراتيجيات وبرامج للقدس الشرقية وقطاع غزة، وواصلت تنمية القدرات، والنداء الموحد من أجل العمل الإنساني.

رابعا - استجابة الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٩٥ - في عام ٢٠١١، حاولت السلطة الفلسطينية جاهدةً الوفاء بالتزاماتها المالية، لأن النفقات كانت في معظمها وفقا للميزانية ولكن الإيرادات كانت أقل من المتوقع، ويُعزى ذلك جزئيا إلى انخفاض النمو عما كان متوقعا، وكان التمويل الخارجي أقل من الرقم المستهدف في الميزانية. وأدى ذلك إلى أن تراكم متأخرات على السلطة الفلسطينية تقارب ٥٤٠ مليون دولار. وتقدر الاحتياجات من التمويل الخارجي لعام ٢٠١٢ بمبلغ ١,١ مليار دولار. وسيكون قيام الجهات المانحة بتقديم الدعم في الوقت المناسب لسد هذا النقص - إلى جانب التدفق المتواصل للإيرادات الضريبية التي تقوم إسرائيل بتحصيلها نيابة عن السلطة الفلسطينية - ضروريا لتلبية الالتزامات المالية للسلطة الفلسطينية في العام المقبل.

التنسيق بين المانحين

٩٦ - واصلت اللجنة المحلية لتنسيق المعونة عملها كمنبر رئيسي لمناقشة الاستراتيجيات القطاعية الجديدة وخطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ وتوفير المدخلات لها. واستمر أيضا تنسيق أنشطة الدعوة والإعلام في المجال الإنساني، بقيادة مكتب الأمانة العامة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

٩٧ - وعُقد اجتماعان للجنة الاتصال المخصصة. وعقدت لجنة الاتصال المشتركة، وهي آلية تنسيق ثلاثية تضم حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية وممثلين عن المجتمع الدولي، اجتماعين أيضاً.

خامسا - الحاجات غير الملابة

٩٨ - طلب النداء الموحد لعام ٢٠١١ مبلغاً منقحاً قدره ٥٣٧ مليون دولار للأنشطة الإنسانية البالغة الأهمية، تم تمويل ٥٧ في المائة منه. وبلغت قيمة طلبات النداء الموحد ٤١٧ مليون دولار لعام ٢٠١٢، جرى تمويل ٣٨ في المائة منها حتى نيسان/أبريل. وهناك أيضاً حاجة ماسة إلى دعم إضافي للميزانية الأساسية للأونروا، التي تواجه عجزاً قدره ٧٠ مليون دولار فيما يتعلق بعام ٢٠١٢، فضلاً عن نداء الطوارئ الصادر عنها فيما يتعلق بعام ٢٠١٢ الذي يرمي إلى جمع ٣٧٩ مليون دولار، لم يمول منه حالياً سوى ٥٥ مليون دولار. وتسعى وكالات الأمم المتحدة إلى جمع ١,٧ بليون دولار لدعم أنشطة إنمائية مخططة متعددة السنوات في سياق خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل. وسيكتمل هذا التمويل مشاريع الإنعاش والتنمية الجارية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في قطاع غزة والضفة الغربية، والتي تبلغ قيمتها ١,٢ بليون دولار. وما زال الصندوق الاستثماري المشترك بين السلطة الفلسطينية والأمم المتحدة آلية عملية لتوجيه الدعم إلى خطة الاستجابة المتوسطة الأجل.

سادسا - التحديات

٩٩ - زادت القيود المفروضة على حرية التنقل والوصول، وعمليات هدم البنى التحتية للفلسطينية وما يرتبط بها من تشريد للفلسطينيين في الضفة الغربية، مما فيها القدس الشرقية. وعلاوة على ذلك، استمر حدوث نشاط استيطاني كبير في الضفة الغربية، مما فيها القدس الشرقية، مما رفع حدة التوتر ميدانياً.

١٠٠ - وفي حين أن اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة نما في عام ٢٠١١، فإن تحقيق مزيد من النمو يتطلب تنشيط القطاع الخاص ومزيداً من تخفيف القيود المفروضة على التنقل والوصول.

١٠١ - وقد تلقت الأمم المتحدة موافقة على أشغال تبلغ قيمتها حوالي ٣٦٥ مليون دولار في قطاع غزة تشمل مواد تحتاج إلى موافقة من حكومة إسرائيل. وظل الحفاظ على تدفق الموافقات أساسياً لتلبية احتياجات سكان غزة.

١٠٢ - وعلى الرغم من السياسة المالية السليمة التي تتبعها السلطة الفلسطينية، فإن توافر دعم مستمر وبممكن التنبؤ به لميزانية السلطة الفلسطينية أمر ضروري لتمويل العجز الحالي وضمان استقرار جهود الإصلاح الجارية.

سابعاً - الاستنتاجات

١٠٣ - ظل السياق التنفيذي للأمم المتحدة في الفترة المشمولة بهذا التقرير دون تغيير، في حين ما زالت التهديدات لسبل عيش الفلسطينيين، ولا سيما عمليات الهدم في المنطقة جيم واستمرار إغلاق قطاع غزة، تشكل عقبات كأداء أمام التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التحسن الاقتصادي، فإن استمرار ارتفاع معدلات البطالة وانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، وازدياد عمليات الهدم واستمرار الإغلاق والقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع، يعوقان تحقيق تقدم مستدام. وستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإنهاء الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وتملك مقومات البقاء ومتصلة الأجزاء، تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل آمنة.